طالب بوضع ضوابط لعمل المؤسسات الصحية العامة والخاصة

اتحاد الأطباء: غياب البروتوكولات الطبية سهّل تملّص الطبيب من أخطائه

زحام في احدى مستشفيات بغداد

□ بغداد / دعاء آزاد / أحمد محمد

طالب اتحاد الأطباء العراقيين بوضع ضوابط ومحددات لعمل المؤسسات الصحية الحكومية والعيادات الطبية الخاصة بما فيها المختبرات والصيدليات والأشعة والسونار، مؤكدا أن افتقار البلاد للبروتوكولات الطبية المعروفة عالميا سهل تملص الأطباء من الأخطاء التي يقعون فيها.

وقال رئيس الاتحاد الدكتور صلاح الحداد، في تصريح خص به "المدى": لابد من وضع ضوابط لعمل القطاع الطبي بشكل عام يشمل المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الطبية والصيدليات والمختبرات وعيادات الأشعة والسونار، في القطاع العام والخاص.

وبين أن "أهم هذه الضوابط هي شروط السلامة المهنية للعاملين في هذا القطاع، أي السلامة التشخيصية العلاجية، وهو ما يصب في مصلحة الجميع: الملاكات الطبية والصحية والمواطنين.

وتابع الحداد "كذلك على الدولة أن تتبع نظاما موحدا للقطاعين العام والخاص وعدم الكيل بمكيالين"، موضحا أن "على الدولة مراقبة ومحاسبة المقصر في أي قطاع وتفعيل دور فرق التفتيش والمراقبة والمتابعة الدورية للالتزام بالضوابط الواجب توفرها في العيادات والمستشفيات الحكومية والأهلية على حد سواء".

رئيس الاتحاد أشار إلى "افتقار النظام الطبي في العراق إلى البروتوكولات الطبية المعمول بها عالميا، وهو ما سهل الوقوع في الأخطاء الطبية حيث بإمكان المخطئ التهرب من المحاسبة".

ولفت إلى أن "الطبيب يعتمد في علاجه للمريض على اجتهاداته الشخصية وليس على نتائج الفحوصات والتحاليل وغير ذلك من الأمور التي من خلالها يمكن تحديد نوعية العلاج"، موضحا أن "الكثير من الحالات المرضية لا تستوجب إجراء عمليات جراحية لكن الطبيب يبلغ المريض بأن علاجه متوقف على العملية الجراحية والهدف من ذلك هو الحصول على أموال أكثر، وهذا الأمر مخالف لأخلاقيات المهنة وللقانون أيضا".

وأكد الحداد أن العراق "بحاجة إلى نظام دوائي يتم من خلاله تحديد استيراد النوعيات الجيدة فقط من الأدوية أي تحدد المنشأ وسبب الاستيراد منه دون غيره".

وطالب "بوضع قانون يعطي الحق للطبيب بكتابة اسم الدواء ومنشئه في الوصفة الطبية كونه الأكثر معرفة بنوعية ومنشأ الدواء الأفضل، وهذا ما يجنب المريض من الخطأ في اختيار نوع العلاج، فضلا عن أنه يحفظ للمريض حق مقاضاة الطبيب إذا أخطأ في التشخيص أو وصف العلاج".

وانتقد الحداد السياسة الطبية بالقول: "البلد يفتقر إلى الإحصائيات الخاصة بالأمراض والمرضى، كما أن الدولة لا تهتم بالإحصائيات عن المرضى الذين يقصدون القطاع الخاص مكتفية فقط بتسجيل مراجعي القطاع العام".

ولفت إلى أن "المرضى الذين يقصدون القطاع الخاص تبلغ نسبتهم ٨٠٪، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة إذ تتراوح النسبة هناك بين ١٥ - ٢٠٪"، عادا ذلك بـ"الدليل على فشل المؤسسات الصحية الحكومية في تقديم الخدمات الطبية لمراجعيها".

ونبه الدكتور الحداد إلى أن "أقسام الإحصاء في المستشفيات الحكومية مهملة ولا تحظى بالاهتمام، ولذلك يوظف فيها أشخاص ذوو مستوى تعليمي بسيط ومنهم من يخطئ حتى بكتابة اسم المرض والمريض، لذلك لا توجد أرقام وإحصائيات دقيقة".

وشدد على "ضرورة رصد وتسجيل الحالات المرضية التي تسافر خارج البلد لتلقي العلاج، وحتى وإن تطلب الأمر إغراء المرضى بمبالغ مالية من أجل الحصول منهم على معلومات لتسجيل حالاتهم المرضية والأمراض التي يعانونها أو عولجوا منها ومراحل الشفاء وغير ذلك".

وأردف "لا يمكن رسم سياسة صحية ناجحة للبلد من دون الإحصائيات والأرقام إذ من خلالها يمكن معرفة عدد الملاكات الطبية والتمريضية المطلوبة والأدوية والأجهزة الطبية وكذلك حجم انتشار الأمراض والسيطرة عليها".

الحداد أعلن أن "الجمعية العراقية للسلامة التشخيصية والعلاجية، وهي جمعية مدنية بدأت تعمل في هذا المجال ونأمل أن يكون لها دور في تحسين الواقع الصحي".

رئيس اتحاد الأطباء، ذكر أيضا في تصريح لوكالة "المدى برس" الإخبارية، إن "المرضى يعانون من الأجور المرتفعة للعيادات الخاصة"، لافتا إلى أن "أجور الأطباء هي جزء صغير من تكلفة العلاج الكاملة، حيث تضاف إليها أجور الأدوية والتحاليل المختبرية والأشعة والسونار المستخدمة في تشخيص الأمراض".

وتابع الحداد "تكاليف العيادات الخاصة تشبه ما يحصل في المدارس الأهلية، حيث أن الحكومة مسؤولة عن التعليم في المدارس الأهلية، بينما هي غير مسؤولة عن الأجور فيها".

يذكر أن الدستور كفل حق المواطن في الحصول على علاج في المؤسسات الحكومية، ولكن ينقص الكثير من المستشفيات العديد من الأجهزة الطبية، ما يضطر المريض إلى الانتظار لفترة طويلة لإجراء الفحوصات وتلقي العلاج.

السطور الأخيرة

▪ سلام خياط

صلاة التراويح

صلى الملايين – علانية – صلاة العيد جماعة،، وصلى البعض سرا و منفردين،. هذا نموذج حي، متواتر،، والله على ما أقول شهيد.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين...

اللهم أعطنا خبزنا وعسلنا،، مننا وسلوانا،، فاكهتنا وحلوانا،، مباهجنا وثرواتنا،، حرائرنا وحريمنا،، وما ملكت أيماننا،، أولادنا وأحفادنا، بهاطل، بلا كفاف لسنواتنا القادمات يا أرحم الرحمين.

رب.. وأدخلنا في صميم التجربة اللذيذة لنخوض غمارها حتى الهامات، لنظل شركاء و شهود عدل على مرتادي الموائد الخضراء، والغرف الحمراء، والقدود الهيفاء، والعيون الكحيلة، والأرداف الثقيلة، إنك أنت الوهاب.

اللهم اهد (ي) سلالة ساكن البيت الأبيض وحواريه، ليفهموا سرنا ونجوانا، لتعشى عيونهم عن زلاتنا وهفواتنا، ليغضوا من أبصارهم وهم يروننا نخوض ونلعب، سرا وجهرا، بالإصالة وبالنيابة..

يا علام الغيوب،، أنت تدري إننا قاسينا شظف العيش طويلا، وعانينا الحرمان دهرا، وذقنا المر طعاما وشرابا حينا وحينا،، وآن لنا أن ننتقم من السنوات العجاف تلك، فأسبغ علينا من نعمك وابلا من متع وطيبات. ونجنا – يا أرحم الراحمين – من أعدائنا وأبناء جلدتنا الذين يكيدون لنا، ويتصيدون أخطاءنا، ويحسدوننا على نعمائك التي أنعمت علينا وعلى آلنا،

اللهم افقأ عيون من يعيرنا بماضينا، وينابزنا في أسمائنا وألقابنا، ويفضح جهلنا وجهالتنا.

اللهم أكفنا شر عبادك الصالحين، الصالحين حقا، الذين يدعون للفلاح والوفاق وخير العمل.فإنهم قذى في عيوننا، وعقبة كأداء في طريقنا، أما عبادك المنافقون، فنحن أدرى بطرق إستدراجهم: بالوعود، بالوعيد، بمغريات العقود، بالملذات بما لا يخطر على بال، لنضمن ولاءهم، أو لنشتري سكوتهم، أو صديد المديح من أقلامهم. ليسبحوا بحمدنا، ويزينوا ما قبح من ممارساتنا، إنك أنت السميع العليم.

اللهم بارك لنا في أملاكنا وثرواتنا في البلدان الأجنبية، ونجنا من تقلبات الأسعار وإفلاس كبرى الشركات، وارفع اللهم من سعر الدولار، ولا تخفض سعر الإسترليني ولا تزعزع سعر الين الياباني، فإن كان حكمك نافذا بخسارة البنوك، فاجعل الخسارة محتملة كأن تكون بالآلاف لا بالملايين، وبعملة واحدة لا بسلة العملات، لنقوى على تعداد الأصفار، وأنت أعلم بولعنا بعمليات الجمع والضرب، دون الطرح والقسمة.

اللهم احم (ي)ظهور الذين يحمون وجودنا، ويذودون عنا عند اشتداد الأزمات، ويفتحون لنا صدورهم وحدودهم وبوابات مصارفهم عند الحاجة،

اللهم إجعله عام يمن وبركة – علينا حصرا – وزدنا نفوذا وجاها وثراء وسلطة. وذرية، ومريدين، ونافخي البوق، وقارعي الأجراس وناقري الدفوف في المآتم والأفراح.

اللهم، يا عالم سري ونجواي، هذي صلاتي، فتقبلها مني إنك سميع مجيب.... الفاتحة.

صورة طبق الأصلش

لم يستبعدوا وجود حالات فساد ومتاجرة في رحلة علاجهم للخارج

مرضى العيون التسعة: أجريت لنا عمليات فاشلة أخرى في عيادة طبية متواضعة بلبنان

□ الناصرية / حسين العامل

يبدو أن سوء الطالع بات يلاحق المرضى التسعة من أهالي محافظة ذي قار أينما ذهبوا، فبعد معاناتهم مع فشل عمليات زرع العدسات التي أجريت لهم في الناصرية، أرسلتهم وزارة الصحة للعلاج خارج البلاد لكنها بدلا من علاجهم في مستشفى مشهود له بكفاءاته وقدراته الطبية، أجرت لهم عمليات جراحية فاشلة أخرى في عيادة طبية متواضعة في لبنان.

عباس كريم، الذي رافق قريبته فاطمة، إحدى المرضى التسعة، في رحلة علاجها ببغداد ولبنان، قال في حديثه لـ"المدى": إن جميع المرضى التسعة الذين أرسلتهم وزارة الصحة للعلاج في لبنان تدهورت حالتهم الصحية بشكل كبير.

وأضاف "المرضى فقدوا البصر تماما في الأعين التي أجريت لها العمليات في عيادة متواضعة بدلا من مستشفى الشرق الأوسط الذي كان المسؤولون قد وعدوا به المرضى سابقا"، مشيرا إلى أن "العملية التي أجريت في تلك العيادة الخاصة لم تستغرق سوى ربع ساعة لكل مريض بعدها طلبوا من المرضى مغادرة العيادة إلى الفندق مشيا على الأقدام".

وتابع كريم "كما أن المسؤولين عن تلك العيادات بالاتفاق مع مرافقي المرضى أجبروهم على مغادرة الفندق والسفر بعد ١٦ ساعة من إجراء العملية". وأكد كريم أن المسؤولين عن تلك العيادات "هددوا المرضى باللجوء إلى الشرطة في حال لم يدفع كل كامل المبلغ". وأشار إلى أن "المرضى ورغم ما تعرضوا له من إحباط وألم، حيث تعرضت عملياتهم للفشل مرة أخرى وفقدوا الأمل تماما باستعادة البصر، اضطروا إلى دفع رسوم تأشيرة الدخول (الفيزا) وأجور النقل الداخلي وغيرها من المصاريف الأخرى من جيوبهم الخاصة، ما حملهم أعباء مالية إضافية، خاصة وأن معظمهم من الفقراء وذوي الدخل المحدود".

وبعد أن تقاضوا من كل مريض كامل المبلغ الذي خصصته وزارة الصحة والبالغ ٧٨٠٠ دولار، أجبروهم على مغادرة الفندق والسفر بعد ١٦ ساعة من إجراء العملية". وأكد كريم أن المسؤولين عن تلك العيادات "هددوا المرضى باللجوء إلى الشرطة في حال لم يدفع كل كامل المبلغ". وأشار إلى أن "المرضى ورغم ما تعرضوا له من إحباط وألم، حيث تعرضت عملياتهم للفشل مرة أخرى وفقدوا الأمل تماما باستعادة البصر، اضطروا إلى دفع رسوم تأشيرة الدخول (الفيزا) وأجور النقل الداخلي وغيرها من المصاريف الأخرى من جيوبهم الخاصة، ما حملهم أعباء مالية إضافية، خاصة وأن معظمهم من الفقراء وذوي الدخل المحدود".

وكان رئيس دائرة صحة ذي قار السابق الدكتور هادي بدر الرياحي، قد كشف لـ"المدى" عن فشل تسع عمليات جراحية معظمها لزرع عدسات في العين، أجريت في السادس والعشرين من شهر حزيران الماضي في مستشفى الحبوبي العام بالناصرية، وتسببت للمرضى بمضاعفات خطرة استوجبت نقلهم بصورة عاجلة إلى مستشفى ابن الهيثم في بغداد. فيما أوعز وزير الصحة الدكتور مجيد حمه أمين في وقت لاحق من وصول المرضى التسعة إلى بغداد، بإرسالهم للعلاج خارج البلاد حيث تم إرسالهم إلى لبنان.

من جانبه، أكد عادل هاشم، الذي رافق والده هاشم علي جبار، أحد المرضى التسعة، ما ذهب إليه المرافق عباس كريم، وأضاف "العمليات التي أجريت في الخارج لا تعدو كونها عمليات روتينية لتنظيف العين ويمكن إجراؤها في أي مستشفى حكومي مجانا". وبين أن "المرضى ومرافقيهم فوجئوا بتدني مستوى الخدمات والقدرات الطبية في العيادة الخاصة التي أرسلوا إليها في لبنان"، مشيرا إلى أن والده "أجريت له عملية جراحية في الساعة الخامسة عصر يوم الأربعاء وأجبر مع زملائه على الطيران والعودة إلى العراق في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي، من دون أية احتياطات طبية لاحتمالية تعرض المرضى لمضاعفات أثناء السفر". وتابع هاشم "وعندما اعترضنا على موعد السفر وطلبنا تأجيله لحين الاطمئنان على صحة المرضى ونجاح العملية، أخبرتنا الإدارة الطبية في تلك العيادة أن هذه الإجراءات متفق عليها مع هيئة الصحة الدولية في وزارة الصحة العراقية". وقال هاشم: "جميع المرضى ومن بينهم والدي فقدوا البصر تماما وعيونهم ما زالت متورمة ولم يتمكنوا من النوم إلا بعد تعاطي المهدئات والحبوب المنومة".

وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية

دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

دعوة الاهالي لتسجيل الايتام في دور الدولة

تدعو دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية الاهالي الذين لديهم اطفال من فاقدي الرعاية الوالدية بسبب وفاة احد الوالدين أو كليهما أو بسبب العوق او التوقيف او الحجز او السجن او الغياب او الفقدان او عدم الاهلية او التفكك الاسري او مجهول النسب، لتسجيلهم في دور الدولة الايوائية في بغداد والمحافظات (4 في بغداد و18 في المحافظات) والتي تقبل الحالات الاجتماعية اعلاه للاطفال من الجنسين من عمر يوم واحد وحتى بلوغ السن الثامنة عشرة. تقدم لهم فيها كافة الخدمات الايوائية من مسكن ومأكل وملبس وبمستوى جيد جداً مع تقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية والتربوية والنفسية والصحية والترفيهية اضافة الى مصروف الجيب اليومي.

يمكن للعوائل الراغبة بتسجيل ابنائها مراجعة دور الدولة مباشرة، أو مراجعة أقسام ذوي الاحتياجات الخاصة في المحافظات، او مراجعة دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في مجمع الوزارة في الوزيرية.

مع التقدير

المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الكهرباء

المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى

إعلان مناقصة د/ ٢٥/ ١٠٧٤

تعلن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى، مناقصة تجهيز (تنظيف الاحواض والخزانات ومسارات الأنابيب من مخلفات الوقود مشترك للمحطات)

فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسمياً" داخل العراق وخارجه تقديم عطائهم على المناقصة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول على كمياتها ومواصفاتها وشروطها من مديرية الشؤون التجارية لقاء مبلغ قدره (25000) دينار غير قابل للرد وبتاريخ غلق (2012/9/23) في مقر المديرية الكائن في الباب الشرقي/ ساحة غرناطة سابقاً" ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

للمعلومات: يمكنكم الاطلاع على التفاصيل الخاصة بالطلبات من خلال موقعنا على شبكة الانترنيت

www.elecgeepmi.com

المدير العام